



طالبت جمعية عطاء للإغاثة حكومة الإنقاذ والقضاء برد أحد التجمعات السكنية التابعة لها من إدارة شؤون المهجرين التي استولت عليه بقوة السلاح.

وأوضحت الجمعية في بيان لهااليوم أن إدارة شؤون المهجرين استولت على تجمع عطاء السكني الثاني في مخيم أطمة دون إذن الجمعية، مضيفة أنها قامت بخلع الأبواب وتكسير الأقفال دون مراعاة لحرمة العوائل المهجرة المقيمة في المبني.

ولفت الجمعية إلى أنها تواصلت مع حكومة الإنقاذ وإدارة شؤون المهجرين لاسترداد ما تم سلبه من التجمع، إلا أنها "لم تلق التفاعل المطلوب، حيث تم الاعتذار عن عدم قدرتهم على رد ما تم سلبه بحجة أن الأمر خرج من أيديهم" حسب البيان.

كما حملت الجمعية إدارة شؤون المهجرين المسؤولية الكاملة عن ما وصفته بـ "التعدي والمماطلة في إيجاد حل لها"، مطالبة حكومة الإنقاذ بكف يد إدارة شؤون المهجرين عن التجمع ومحاسبة المسؤولين عن هذا العمل، والحد من هذه التدخلات التي ستؤثر على نشاط العمل الإغاثي في المنطقة، حسب قولها.

يشار إلى أن عدداً من **الناشطين** والمؤسسات الثورية اشتكت من تعديات إدارة شؤون المهجرين وتدخلاتها المتكررة في شؤون المدنيين وقراراتها المثيرة للاستغراب.



بيان

في سابقة خطيرة قامت إدارة شؤون المهاجرين التابعة لحكومة الإنقاذ بالاستيلاء على تجمع عطاء السكني الثاني التابع لجمعية عطاء للإغاثة الإنسانية في بلدة أطمة بمنطقة المخيمات، وذلك دون مراعاة لموافقة جمعية عطاء وملكيتها للتجمع السكني، أو احترام لحقيقة العائلات المهاجرة من الغوطة وحمص الموعودة بالسكن في هذه الوحدات السكنية، ودون تقدير لاتفاقيات الموقعة بين الجمعية والداعمين.

ان اقتحام التجمع من قبل إدارة شؤون المهاجرين والاستيلاء على أكثر من نصف وحداته السكنية وقيامها بخلع الأبواب وتسكين عوائل من مهجري درعا والقنيطرة شوهد ببعضهم مسلحًا ساهمت في نشر حالة من الفوضى أدت إلى الاستيلاء لاحقًا على باقي التجمع السكني، وسببت احتقانًا بين عوائل المهاجرين بعد سلب البيوت المخصصة لهم.

وقد قامت إدارة الجمعية بالتواصل مع حكومة الإنقاذ وإدارة شؤون المهاجرين لاسترداد ما تم سلبه من التجمع السكني غير أنها لم تلق التفاعل المطلوب وأخيرًا تم الاعتذار عن عدم قدرتهم على إعادة التجمع بدعوى أن الأمر خرج من أيديهم، ما دفع الجمعية لتقديم شكوى ضدهم إلى دار القضاء.

إن إدارة جمعية عطاء للإغاثة الإنسانية تحمل إدارة شؤون المهاجرين **كامل المسؤولية** على هذا التعدي الظالم والمماطلة في ايجاد حل له، وتطالب حكومة الإنقاذ بـ**كشف يد هيئة شؤون المهاجرين** عن تجمع عطاء السكني، واقرار من سكناوا فيه بغير وجه حق، ومحاسبة المسؤولين الذين قاموا بهذا التعدي، وتضعهم عند مسؤوليتهم في ايقاف هذه التدخلات التي سوف تؤثر على النشاط الإغاثي بالمنطقة وتهدد بوقف العمل الإنساني في منطقة المخيمات بأطمة.